

عليها لنعها من التدخل بشكل فعال في أية أزمة قد تتشتب في المستقبل ، كذلك تستطيع اسرائيل بهذه الطريقة ضمان الهدوء على حدودها الجنوبية ، مما يمكنها من توجيه كامل قواها ، عند الضرورة ، نحو دول المشرق العربي . اما بالنسبة للموقف من سوريا ، فلا تزال اسرائيل تعلن حتى الان — رسميًا على الأقل — انه لا مكان هناك لانسحاب اسرائيلي آخر في الجولان ، رغم الاصوات التي سمعت مؤخرًا والداعية إلى إعادة النظر في هذا الموقف من سوريا والاتجاه نحو تقديم تنازلات أخرى في الجولان ، لاضعاف امكان نشوب حرب جديدة بمبادرة من السوريين والحد من حمسهم في تأييدهم للفلسطينيين .

وإذا كان الموقف الاسرائيلي على هذه الدرجة من «الوضوح» و «البساطة» بالنسبة لمصر وسوريا ، فإنه ليس كذلك بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة . فهذه المناطق ، بحسب المفهوم الصهيوني ، ليس الا «جزءاً من ارض — اسرائيل» — وعلى الاصح «ارض — اسرائيل الغربية» — وهناك قطاعات واسعة من الاسرائيليين «المتطرفين» الذين يطالبون بالاحتفاظ بها وضمها إلى اسرائيل نهايًا ، بينما يميل «المعتدلون» إلى عدم اتخاذ مثل هذه الاجراءات الحادة ، مفضلين بدلاً من ذلك ايجاد ترتيبات معينة للبقاء على «علاقة» ما بتلك المناطق خاصة وإنها ، مع المناطق المحتلة سنة ١٩٤٨ ، تضم نحو نصف ابناء الشعب العربي الفلسطيني . وليس هناك ، على حد علمنا ، موقف اسرائيلي « رسمي» معلن وواضح تجاه مصر هذه المناطق ومستقبلها ، غير انه ليس من الصعب الوقوف على أسسه ، من خلال ما صدر عن حكام اسرائيل من تصريحات وتعليقات واجراءات وردود فعل خلال السنوات السبع الأخيرة . ويبعد ، استناداً إلى هذا ، ان الموقف الذي قد يحظى بموافقة الاكثرية الاسرائيليين ، وأن كانت الاكثرية ضئيلة ، على الصعيدين الرسمي والشعبي ، هو ذلك الذي يدعوا إلى عدم ضم هذه المناطق بأكملها رسمياً إلى اسرائيل ولسبب واحد على الأقل وهو المحافظة على طابع اسرائيل اليهودي — الصهيوني وتأمين حكم الاكثرية اليهودية فيها في المستقبل ، والاكتفاء بضم القدس القديمة مع ضواحيها ، مع الاتجاه للمطالبة بتعديل الحدود في وسط اسرائيل ، بمحاذة مثلث جنين — طولكرم — نابلس لمنح اسرائيل عمقاً في تلك المنطقة ، رغم المغوبات التي تعترض ذلك بسبب كثافة السكان الغرب هناك وعدم الرغبة في ضمهم إلى اسرائيل وزيادة سكانها العرب . كذلك تتجه اسرائيل ، بالإضافة إلى ذلك ، إلى الامرار على الاحتفاظ بقوات عسكرية في المناطق الحساسة داخل الضفة الغربية ، وخاصة على امتداد الحدود مع نهر الأردن «لضمان أنها» ، والسماح باستيطان الاسرائيليين في أماكن معينة هناك ، خاصة منطقة الأغوار . وختى تكتمل الصورة ، لا بد أيضًا بعد الانسحاب الاسرائيلي من المنطقة ، من البقاء على الحدود متتوحة بينها وبين اسرائيل والسماح بانتقال البضائع والعمال من منطقة لآخر ، وذلك في نفس الوقت الذي تبقى فيه الجنسية مفتوحة بين الضفتين الغربية والشرقية ايضاً ، مما يكفل لسكان الضفة الغربية ، ومن ورائهم سكان قطاع غزة — وللسكان اسرائيل بالطبع — منفذًا إلى العالم العربي . ولقد ظهر بعد الحرب وكأن تغييرًا ما قد طرأ على الموقف الاسرائيلي هذا ، عندما قام حزب العمل الحاكم باقرار برنامج انتخابي جديد ، أعلن فيه أن هناك مكاناً لاقامة دولة واحدة إلى الشرق من اسرائيل وحتى الصحراء ، يجد فيها الاردنيون والفلسطينيون تعبيراً عن هويتهم القومية — وكانت هذه ايضاً أول مرة يذكر فيها الحزب كلمة «الفلسطينيين» في وثيقة رسمية تصدر عنه — ولكن يبدو ان هذا «التغيير» لا يحمل أي معنى حقيقي ، ويتصفع أنه أقر باعتباره تسوية مقبولة لدى